

منطقة الفراغ التشريعي
دراسة مقارنة لأهم العناصر المرفقة في الشريعة الإسلامية

فلاح عبدالحمن الدوخي



مركز المصطفى ﷺ العالمي
للترجمة والنشر

معاونية التحقيق



سرشناسه: الدوخي، فلاح عبدالحسن، ١٩٦٧م -
عنوان و نام پديدآور: منطقة الفراغ التشريعي دراسة مقارنة لاهم العناصر المرنة في
الشريعة الاسلامية / فلاح عبدالحسن الدوخي
مشخصات نشر: قم : مركز بين المللي ترجمه و نشر المصطفى (ع)، ١٣٩٢.
مشخصات ظاهري: ٢٩٦ ص: ١٢/٥×٢١/٥ س.م.
شاب: ٧-٩٨٤-١٩٥-٩٦٤-٩٧٨
نمیت فهرست نویسی: فیا
داشت: عربي
بازداشت: کتابنامه
موضوع: ولايت فقيه
موضوع: قانونگذاري (فقه)
موضوع: سلاسل حقوق
رده بندي کنگره: BP190/1/د9م8 11
رده بندي ديويي: ٢٩٧/٣٧٢
شماره کتابشناسي ملي: ٤٠٩٦٧٣٢

WWW.KETAB

مِنْطَقَةُ الْفَرَاغِ التَّشْرِيْعِيّ: دِرَاسَةٌ مَقَارَنَةٌ لِأَهَمِّ الْعَنَاصِرِ الْمَرْتَبَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

المؤلف: فلاح عبدالحسن الدوخي

الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ / ١٣٩٤ش

الناشر: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر

● المطبعة: نارنجستان ● السعر: ٢٢٥٠٠٠ ريال ● الكمية: ٣٠٠

حقوق الطبع محفوظة للناشر.

مراكز التوزيع:

- ايران، قم، شارع علم مربي (تقاطع الحجّية)، هاتف: ٩ - ٩٨٠٢٥٣٧٨٣٩٣٠٥
- ايران، قم، شارع محمد الأمين، تقاطع الأريّة، هاتف: ٩٨٠٢٥٣٢١٣٣١٠٦، فاكس: ٩٨٠٢٥٣٢١٣٣١٤٦
- ايران، قم، مجتمع الناسرين، ارنق ارنق، رقم المجتمع ٣٠٨، هاتف: ٩٨٠٢٥٣٧٨٤٢٤٠٢

pub.miu.ac.ir miup@pub.miu.ac.ir

نشكر أعضاء المركز الذين تابعوا مراحل تنضيد الحروف والمقابلة والطباعة والنشر حتى مرحلة الخيرة.

كلمة الناشر

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيَّ كِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهٗ عِوَجًا»^١

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

لقد شهدت دائرة العلوم الإسلامية على اختلاف موضوعاتها وأغراضها عبر تاريخها الطويل، اتساعاً واضحاً ونمواً مطّرداً، صاحبها ازدهارٌ مشابهٌ في العلوم الإنسانية، وفي الفكر، والثقافة والتعليم والنزعة الأدبية.

وقد ازدادت هذه العلوم نشاطاً وحيويةً وعمقاً وشمولاً بعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني قدس سره، وتصاعدت حركة أسلمة العلوم وتركيز القيم الدينية والروحية والإنسانية - بعد تزايد الحاجة الماسّة إلى إيجاد الحلول للمشاكل والاستفهامات الدائرة في شتى الموضوعات الاجتماعية والسياسية والعلمانية - في ظلّ المتغيّرات الحاصلة في مجمل دوائر الفكر والمجتمع، وانتشار شبهات العولمة والفكر الإلحادي، وحتى التكفير المتطرف، بخاصّة بعد ثورة الاتصالات الكبرى التي هيأت للعالم فرصة فريدة للاطلاع الواسع بما يحيط به.

من هنا دعت الحاجة إلى وضع مناهج للبحث والتحقيق، واستخلاص النتائج الصحيحة في كل علم من علوم الشريعة: في التوحيد، والفقه، والأصول، والفلسفة، والكلام، والحديث، والرجال، والتاريخ، والأخلاق والنفس، والاجتماع، وغيرها؛ لتوقف سعادة الإنسان عليها في الدنيا والآخرة؛ ولتحقيق الغرض العبادي الذي خلق الإنسان من أجله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١

فقامت في الحوزة العلمية حركة فكرية كبرى بتوجيه من قائد الجمهورية الإسلامية الإمام الخامنه (دام ظلّه) وجهود الفقهاء والعلماء والمفكرين والعلماء الجاد وبذل غاية الوسع، من أجل بناء صرح علمي ديني رصين، وصياغة مناهج جديدة تُعنى بعلوم الشريعة، وعموم حقول المعرفة الإسلامية والإنسانية.

وأخذت جامعة المطرفي عليه السلام العالمية على عاتقها، المساهمة الفعالة في صياغة كثير من المناهج الدراسية التي تنسجم مع تطوّر الحركة العلمية والثقافية الحديثة.

فأسست «مركز المصطفى عليه السلام العالمي للدراسة والنشر»، لينهض بنشر هذه الآثار العلمية وتقديمها لطلاب العلم ورواد المعرفة. نأمل أن تأخذ هذه الآثار مكانها في المكتبة الإسلامية، وتلقى جميل الأثر، وحسن الردّ من رجال العلم والفضيلة؛ بأن يرسلوا إلينا بما يستدركون عليها من نقص، أو خطأ يفوت جهد المحقق الحصيف، والمؤلف الحرير. والكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم تقدّم به فضيلة الأستاذ الدكتور فلاح عبدالحسن الدوخني، جاء متسقاً مع أهداف الجامعة، ومفردة من مفردات مناهجها الدراسية المترامية الأطراف.

يتقدّم «مركز المصطفى عليه السلام العالمي للترجمة والنشر» بوافر الشكر لمؤلفه الكريم على ما بذله من جهد وعناية، ولكل من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب، وتقديمه للقراء الكرام.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وهو من وراء القصد.

مركز المصطفى عليه السلام العالمي

للترجمة والنشر

www.ketab.ir

الخلاصة

منطقة الفراغ تارة تُلاحظ بما هي مساحة فارغة تُجعل للحاكم الشرعي؛ لكي يملأ موضوعاتها بما يراه مناسباً من أحكام، وفي ضوء المصالح العامة لتنظيم المجتمع، ويُقصدُ بالحاكم هنا البلدُ والمنتصبي فعلاً لإدارة أمور المسلمين في بلد ما، كالحاكم المُتصدي في جمهورية إيران الإسلامية في عصرنا الحاضر، دون ما لم يكن كذلك من سائر الفقهاء. ومثالاً أحكام تلك المنطقة الفارغة: تعطيلُ حكم الحجِّ بسبب انتشار مرضٍ خطيرٍ مثلاً، أو من قبيل: هدم البيوت لإيجاز مشروعٍ أهم، أو من قبيل: إيجاد نظام إشارات المرور ونحوه من الأمور التديريّة، وهذا القسمُ من الفراغ يُصطلحُ عليه بمنطقة الفراغ الولاية.

وتارة تُلاحظُ منطقة الفراغ بما هي مساحةٌ من الموضوعات لم تُشرع لها أحكامٌ أساساً، أو لم تُبلَّغ أحكامها لسبب ما، وهذه المساحةُ تكونُ في غير ما له ارتباطٌ بتنظيم المجتمع وتسيير شؤونه، من قبيل: زراعة الأعضاء، وحقُّ التأليف وغيره؛ وهذا القسمُ من الفراغ يُصطلحُ عليه بمنطقة الفراغ التشريعيّة.

أما القسمُ الأوّل: فإنَّ الشارعَ قد ترك مساحةً من الموضوعات مرتبطةً بتنظيم المجتمع وتسييره للحاكم المُتصدي لإدارة المجتمع، وهذا التركُّ

للحاكم يكون كمالاً للشريعة لا نقصاً لها؛ لأن كثيراً من الموضوعات التديريّة بحاجة إلى تصرفٍ مناسبٍ من الحاكم زماناً ومكاناً ومصالحاً، وهو يُشرع في هذه المنطقية لا كيفما كان، بل بضوابطٍ خاصّةٍ، وفي ضوء المصلحة ومقتضياتها، وبما لا يتقاطع مع كليّات الشريعة. فهناك جملةٌ من الضوابط لصياغة الحكم الولائيّ أو الحكوميّ، لا يمكن أن يتخطأها الحاكم في تشريعاته ضمن هذه المنطقية.

وحرية التشريع هذه، حيث إنّها مستندة إلى دليل شرعيّ، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ﴾؛ ولهذا لا يمكن أن نصطّح بهذا القسم من الفراغ بمنطقية الفراغ التشريعيّة؛ لأنّ ما كان مُستنداً للتشريع لا يكون زائلاً تشريعياً، بل هو فراغ حكوميّ، أو ولائيّ، أو تديريّ. وقد وقع خلطٌ بين هذا القسم من الفراغ، وبين القسم الثاني في الفقه السني، ولم يتميّز القسمان بحد واضح عندهم.

وأما القسم الثاني: فتارة يكون الفراغ المُدعى عليّ مستوى عالم ثبوت التشريع واقعاً؛ بأن يُقال: إنّ هناك مجموعة من الموضوعات لم يُشرع لها الله تعالى أحكاماً من الأساس، وتارة على مستوى لإثبات والأحكام خارجاً، بأن يُقال: إنّ الله تعالى قد شرع لكل موضوع حكماً في عالم تشريعاته، لكن في عالم الخارج لم يُقدّر لهذه الأحكام جميعاً أن تتوفر في هذا العالم.

وعلى المستوى الأوّل نحن نعتقد أنّ كلّ الموضوعات التشريعيّة في كلّ المجالات، وفي كلّ الأزمنة لها حكم شرعيّ أساساً وفي لوج رفع، فلا فراغ مُتصور هنا، وفي هذا المستوى ثمة جملةٌ من الأدلّة تُبرهن على شمول الشريعة لكلّ الوقائع والموضوعات.

وأما على المستوى الثاني - وفي عالم الحياة الخارجي - فهنا يمكن ادعاء

أمرين؛ الأول: بأن يُقال: إنَّ الشارعَ حيثُ أودَعَ جميعَ الأحكامِ عندَ النبيِّ
 الخاتمِ ﷺ لكَتْمُهُ لم يُبلغها جميعاً للناس؛ لأنَّهُ لم يكنْ مقتضراً لذلك، فلم
 تكنْ جميعُ الموضوعاتِ متحققةً في زمانه حتى يُبلغَ أحكامها؛ ولهذا فهو قد
 بلغَ أحكامَ ما قد ظهرَ من موضوعاتِ في زمانه، وأما الباقي من الأحكامِ، فقد
 استودعها عندَ وليِّه وخليفته أمير المؤمنين عليٍّ - وفقاً للعقيدة الشيعية -
 فأصبحت محفوظةً في قلبه، وهو - أيضاً - لم يبلغها جميعاً لنفس السبب، بل
 استودعها من يليه من الأئمة، وهكذا إلى أن وصلت المرحلةُ إلى الإمام الثاني
 عشر عليه السلام قبل غيبته، هنا قد يُقال: إنَّ هذا الإمام عليه السلام عندما غاب، فهو لم يبلغْ
 كلَّ الأحكامِ المحفوظة في قلبه، لنفس العلة التي لم يبلغْ فيها النبيُّ جميعَ
 الأحكام؛ لعدم تحقُّر القضيِّ آنذاك؛ وهو وجودُ الموضوع. وغيبتهُ إنّما
 كانت بسبب أفعال الناس، فهم من أوجدوا المانع لبقائه وظهوره؛ نتيجة
 ظلمهم، وهم بقولهم هذا قد حجبوا أنفسهم عن الانتفاع بالأحكام، فلم تصلْ
 لهم جميعاً، ولم تبلغْ لهم حتى يعلموا بها؛ ولهذا بقيتْ جملةٌ من الموضوعاتِ
 المستحدثة لا حكم لها أصلاً.

ووفقاً للعقيدة السنية، فإنَّ أحكامَ هذه المنطقة إما أن تكونت إلى العقل
 الاجتهادي، فالمجتهدُ بغيبِ النبيِّ ﷺ هو المسؤولُ عن الأحكامِ هذه المنطقة.
 هذه المستحدثاتُ لها ضوابطٌ ومعاييرٌ في ممارستها تشريع الأحكامِ
 المناسبة لها، وهي ملاقاة في عهدة المجتهد - ولو لم يكن حاكماً شرعاً - فهو
 من يتولَّى أمرَ ملئها لا غيره، وبما ينسجمُ مع روح الشريعة ومقاصدها العامة.
 وثمة جملةٌ من الضوابطِ تتدخلُ في صياغة هذه الأحكام؛ سواءً ذلك في
 العقيدة الشيعية، أم السنية.

وإما أن يُقال في القسم الثاني: إنَّ الشريعة قد اكتملت تماماً بوفاء
 النبيِّ ﷺ، وفقاً للرؤية السنية، أو قد اكتملت معالمها وبلغتْ جميعها في زمان

الإمام الثاني عشر عليه السلام وقبل غيبته، وفقاً للرؤية الشيعية، فالنبي صلى الله عليه وآله قد بلغ جميع الأحكام، وهو المناسب مع اكتمال الدين، وكذا الأئمة عليهم السلام قد بلغوا جميع ما عندهم من أحكام، وأعطوا ضوابط وقواعد كلية يمكن للفقهاء معها أن يفرع عليها آلاف التفريعات، ويستتبط منها كل حكم شرعي؛ ولهذا لا توجد منطقة فراغ تشريعي أساساً، وقد رجحنا في هذه الأطروحة الادعاء الأول دون الثاني؛ فإن كثيراً من الموضوعات الجديدة في زماننا هذا قد أصبحت مجهولة الأحكام، والاعتماد على الأصول العملية، أو البحث عن عناوين ثانوية، وما يرافق ذلك من السياطير كثير، يلجأ إليه الفقيه في حالة جهله بالحكم الواقعي؛ لا يجعل من الشريعة سيرة وسيرة، كما هو مقتضى كثير من نصوصها الصريحة، القرآنية والروائية، بل ينسج صورة لا تتسجم مع القول بشمولية الشريعة واستيعابها لجميع وضع الحقائق، ولا يمكن تصور أن شريعة ما يدعي علماءها أنها شاملة لكل الحياة في أمم زمان ومكان، ومن ثم تغطي أكثر وقائع هذه الحياة وحوادثها، ولا سيما المعاملات، بالعناوين الثانوية كالاضطرار ونحوه، أو بالأصول العملية التي لا تنتج، ولا تخرز حكماً، بل هي وظائف المكلف عند الجهل بالحكم الشرعي الواقعي، خصوصاً أنه ليس من الضروري أن يكون في كل واقعة أصل شرعي يحدد الوظيفة العملية.

١. وهو بخلاف الأصل العقلي الذي لا بد أن يكون متوقفاً في كل واقعة مشكوكة. انظر:

الفهرس

٩	الخلاصة
١٣	الفهرس
٢٥	مقدمة
٢٥	أولاً: بيان المسألة
٢٦	ثانياً: الدراسات السابقة
٢٩	ثالثاً: أهمية هذه الدراسة وضرورتها
٣٠	رابعاً: أهداف البحث
٣٠	خامساً: أسلوب ومنهج البحث
		الفصل الأول: مصطلحات عامة وبيان أهمية الاجتهاد
٣٤	تمهيد
٣٥	المبحث الأول: معنى مفردات موضوع الدراسة ولواحقها
٣٥	أولاً: معنى المنطقه
٣٥	ثانياً: معنى الفراغ
٣٦	ثالثاً: معنى العفو
٣٦	رابعاً: المقصود من الدراسة المقارنة وأهدافها
٣٧	خامساً: معنى العناصر المرنة

٣٨	سادساً: الشريعة والتشريع
٣٨	ألف) معنى الشريعة
٣٨	١. الشريعة في اللغة
٣٨	٢. الشريعة في الاصطلاح
٤٠	٣. اعتراض على تعريف الشريعة
٤٣	٤. الشريعة والأحكام العملية
٤٤	٥. الفرق بين الدين والشريعة
٤٦	ب) معنى التشريع
٤٧	سابعاً: بيان معنى الفقه
٥٠	ألف) الفرق بين الفقه والشريعة
٥١	ب) النية والاجتهاد
٥١	١. الفقه الاجتهادي
٥٤	٢. الفرق بين الفقه الاجتهادي والاسلامي
٥٥	المبحث الثاني: حركة الاجتهاد في المذهب الشيعي والسني
٥٥	أولاً: حركة الاجتهاد عند أهل السنة
٥٧	ألف) تطور مفهوم الاجتهاد السني ومجالاته
٦٣	ب) شروط الاجتهاد المعاصر عند أهل السنة
٦٣	ج) الاجتهاد الجماعي
٦٧	ثانياً: حركة الاجتهاد عند الشيعة
٦٧	ألف) تطور الاجتهاد الشيعي ومجالاته
٧٣	ب) ما لا نص فيه في المذهب الشيعي
	الفصل الثاني: خصائص ومميزات التشريع الإسلامي
٧٨	تمهيد
٧٩	المبحث الأول: نظرة عامة في خصائص التشريع الإسلامي
٨٠	أولاً: الربانية
٨٢	ثانياً: الجمع بين الجزاء الدنيوي والأخروي
٨٢	ثالثاً: تناغم أحكامها مع فطرة الإنسان

٨٤	رابعاً: الواقعية.....
٨٧	خامساً: التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع.....
٨٨	سادساً: مرونة التشريع.....
٨٨	سابعاً: الشمولية.....
٨٩	ثامناً: الخاتمة.....

المبحث الثاني: شمولية الفقه..... ٩١

ألف: معنى الشمولية..... ٩١

باء: أدلة القول بشمولية الفقه..... ٩٣

ألف) الاستدلال بالروايات..... ٩٣

ب) أهداف الدين تستدعي الشمولية..... ٩٤

ج) لطف الله بالإنسان يستدعي الشمولية..... ٩٥

د) القرآن يقر مبدأ الشمولية والكمال..... ٩٥

هـ) الاستدلال بالروايات..... ١٠٠

و) الشمولية في روايات أهل السنة..... ١٠٢

ز) تنوع أبواب الفقه دلالة على الشمولية..... ١٠٣

ح) الثراء الفقهي في أحكام المعاملات..... ١٠٦

ثالثاً: القول بعدم شمولية الفقه ودليله..... ١٠٨

ألف) نظرية الحد الأقل في الفقه..... ١١١

ب) مناقشة نظرية الحد الأقل..... ١١٥

١. الهدف من بعثة الأنبياء..... ١١٥

٢. ثلاث رؤى في تحديد الهدف من الدين وبعثة الأنبياء..... ١١٥

٣. الرؤية الراجعة للهدف من بعثة الأنبياء..... ١١٧

٤. قدرة الفقه على معالجة جميع مشاكل الحياة..... ١١٨

المبحث الثالث: مرونة التشريع الإسلامي وعناصرها..... ١٢١

أولاً: المرونة: معناها، دليلها، حدودها..... ١٢١

ألف) معنى المرونة..... ١٢١

ب) دليل المرونة..... ١٢٣

ج) حدود المرونة..... ١٢٥

١٢٨	ثانياً: عناصر المرونة في التشريع وأنواعها.....
١٢٨	ألف) عناصر المرونة الخاصة.....
١٢٩	١. نماذج من العناصر المرنة الخاصة.....
١٢٩	- الأحكام الثانوية.....
١٣١	- القواعد الفقهية العامة.....
١٣٣	ب) عناصر المرونة العامة.....
١٣٤	• الثابت والمتغير.....
١٣٥	- الثابت والمتغير في حياة الإنسان.....
١٣٩	الأحكام الثابتة والمتغيرة.....
١٤٣	٢. نماذج من العناصر المرنة العامة.....
١٤٣	- تشريع الاستهاد.....
١٤٥	- حجية ما رواه كاهن العقل.....
١٤٦	- مقاصد الشريعة.....
١٤٨	- قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان.....
١٦٥	- منطقة الفراغ.....
١٦٧	المبحث الرابع: خاتمية التشريع.....
١٦٧	أولاً: مفهوم الخاتمية.....
١٦٧	معنى الختم والخاتمية.....
١٧٠	ثانياً: دليل ختم النبوة.....
١٧٠	ثالثاً: معطيات ختم النبوة.....
١٧٣	رابعاً: فلسفة ختم النبوة.....
١٧٩	خامساً: ختم النبوة والحاجة للإمامة.....
١٨٢	الحاجة للإمامة في عصر الغيبة.....
١٨٤	سادساً: ختم النبوة ومنطقة الفراغ.....

الفصل الثالث: حقيقة منطقة الفراغ، دليلها، هوية أحكامها

١٨٨	تمهيد.....
١٨٩	المبحث الأول: حقيقة منطقة الفراغ.....
١٨٩	أولاً: المقصود من منطقة الفراغ.....

١٨٩	ألف) منطقة الفراغ في أقوال فقهاء الشيعة
١٩١	ب) منطقة الفراغ في الفقه السني
١٩٣	ثانياً: جذور منطقة الفراغ تاريخياً
١٩٧	المبحث الثاني: دليل منطقة الفراغ والحكمة منها
١٩٧	أولاً: الاستدلال بالكتاب
١٩٨	تابع الاستدلال بالسنة
١٩٩	الف) أفعال النبي الصادرة بوصفه حاكماً
٢٠١	ب) الروايات
٢٠١	١. الروايات الآمرة بالسكوت عما سكت الله عنه
٢٠٤	٢. حديث ما حدث الواقعة
٢٠٧	ثالثاً: الاستدلال بأختامية الشريعة تقضي منطقة الفراغ
٢٠٩	رابعاً: الحكمة من وراء منطقة الفراغ
٢١١	المبحث الثالث: هوية أحكام منطقة الفراغ
٢١١	أولاً: تعريف الحكم
٢١٢	ثانياً: أنواع الأحكام
٢١٢	ألف) الأحكام الواقعية
٢١٣	ب) الأحكام الولائية أو الحكومية
٢١٥	١. تعريف الحكم الحكومي في الفقه الشيعي
٢١٥	- تعريف الشهيد الأول
٢١٦	- تعريف صاحب الجواهر
٢١٧	- تعريف السيد الخميني
٢١٩	- تعريف السيد الطباطبائي
٢٢٠	٢. تعريف الحكم الحكومي في الفقه السني
٢٢٠	- تعريف القرافي المالكي
٢٢٢	- تعريف ابن نجيم الحنفي
٢٢٢	- تعريف بعض المعاصرين
٢٢٣	٣. التعريف الراجح
٢٢٨	- مناقشة تفسير الحكم الولائي بالحكم الكاشف

- ٢٣١ النتائج المترتبة على تعريف الحكم الولائي
- ٢٣١ ٤. الفرق بين الحكم الولائي والحكم الأولي
- ٢٣٣ ٥. الفرق بين الحكم الولائي والحكم الثانوي
- ٢٣٤ ٦. أنواع الحكم الولائي

الفصل الرابع: مجالات منطقة الفراغ

- ٢٣٦ ١. مبدأ
- ٢٣٧ المبدأ الأول: مجالات وحدود منطقة الفراغ
- ٢٣٧ أولاً: الآراء في مجالات منطقة الفراغ
- ٢٣٧ المجال الأول: المباحات بالمعنى الأعم
- ٢٣٩ ١. منطقة الفراغ عند الصدر
- ٢٤٤ ٢. تنقيح المباح عند أهل السنة
- ٢٤٨ المجال الثاني: تشخيص الموضوعات وتحديد الأولويات
- ٢٥٣ المجال الثالث: الأحكام العامة
- ٢٥٥ المجال الرابع: باب المعاملات التي لم يذكر حكمها
- ٢٥٦ ١. المعاملات لغة واصطلاحاً
- ٢٥٨ ٢. بيان أن المعاملات منطقة فراغ تشريعي
- ٢٦٢ ٣. أصالة الصحة في المعاملات
- ٢٦٥ المجال الخامس: المجهولات
- ٢٦٨ المجال السادس: الموضوعات المستحدثة
- ٢٦٨ ١. معنى المسائل المستحدثة
- ٢٧٠ ٢. التوازل والمستجدات في الفقه السني
- ٢٧٢ ٣. نماذج من التوازل والمسائل المستحدثة
- ٢٧٣ ٤. تنوع المسائل المستحدثة
- ٢٧٤ ٥. بيان أن المسائل المستحدثة منطقة فراغ تشريعي
- ٢٨٠ ثانياً: أهم نتائج البحث في مجالات منطقة الفراغ
- ٢٨٠ ألف) الفراغ التشريعي له معنيان
- ٢٨٠ المعنى الأول: منطقة الفراغ الولائية
- ٢٨٢ المعنى الثاني: منطقة الفراغ التشريعي

- ٢٨٢..... (ب) معنى النص الشرعي.....
- ٢٨٤..... ثالثاً: تقييم تعريف منطقة الفراغ.....
- ٢٨٧..... المبحث الثاني: أهم الاعتراضات على منطقة الفراغ.....
- ٢٨٧..... الاعتراض الأول: استلزام منطقة الفراغ نقصان الشريعة.....
- ٢٨٧..... أولاً: بيان الاعتراض.....
- ٢٨٧..... أسلوبان يصاغ بهما الاعتراض الأول.....
- ٢٨٨..... الصياغة الأولى للإشكال الأول.....
- ٢٨٨..... ١. مفهوم الدين.....
- ٢٩١..... ٢. مفهوم الكمال.....
- ٢٩١..... الفرق بين مفهوم الكمال والتمام.....
- ٢٩٢..... ٤. معنى تمام الدين.....
- ٢٩٢..... ٥. كمال الدين لا يحتاج إلى استلزام نقصانه سابقاً.....
- ٢٩٣..... ثانياً: جواب الاعتراض.....
- ٢٩٤..... ألف) التفسير السني لكمال الدين.....
- ٢٩٤..... ثلاثة أقوال لأهل السنة في معنى كمال الدين.....
- ٢٩٥..... (ب) التفسير الشيعي لكمال الدين.....
- ٢٩٦..... الصياغة الثانية للاعتراض الأول.....
- ٢٩٩..... الاعتراض الثاني: إشكالية التصويب أو التشريع المحرم.....
- ٢٩٩..... أولاً: بيان الاعتراض.....
- ٢٩٩..... ثانياً: جواب الاعتراض بلحاظ التصويب.....
- ٢٩٩..... ألف) مفهوم التصويب في الاجتهاد.....
- ٣٠٢..... (ب) التصويب له معان مختلفة.....
- ٣٠٤..... ثالثاً: جواب الاعتراض بلحاظ التشريع المحرم.....
- ٣٠٤..... ألف) مفهوم التشريع المحرم في الفقه الشيعي.....
- ٣٠٦..... (ب) مفهوم التشريع في الفقه السني.....
- ٣٠٧..... الاعتراض الثالث: تعارض منطقة الفراغ مع الإطلاق الزمني للأدلة.....
- ٣٠٧..... أولاً: بيان الاعتراض.....
- ٣٠٧..... ثانياً: جواب الاعتراض في أمور:.....

- ألف) إطلاقات الأحكام تختص بالثابت منها ٣٠٧
 ب) أحكام منطقة الفراغ الولائية مؤقتة ٣٠٨
 ج) أحكام منطقة الفراغ الولائية إجرائية ٣٠٩
 د) الدليل لا يظهور له في استمرار الأحكام الشخصية ٣٠٩
 هـ) احتمالات معنى (حلال محمد حلال إلى يوم القيامة) ٣٠٩

الفصل الخامس: قواعد وآليات ملء منطقة الفراغ

- ٣١٤ تهيئ
 المبحث الأول: المرجعية في ملء منطقة الفراغ ٣١٥
 أولاً: المرجعية في منطقة الفراغ الولائية ٣١٥
 نظرية الحكم في الفقه السني والشيعة ٣١٦
 ألف) المرجعية للحكم في الفكر السني ٣١٦
 ب) نظريات الحكم في الفكر الشيعة ٣١٩
 ١. نظرية ولاية التقية ٣٢٠
 ٢. نظرية ولاية الامتصاص ٣٢١
 ٣. نظرية الشورى ٣٢٢
 ثانياً: المرجعية في منطقة الفراغ التشريعية ٣٢٥
 المبحث الثاني: أدلة حجّية ونفوذ أحكام منطقة الفراغ ٣٢٧
 أولاً: أدلة حجّية أحكام منطقة الفراغ الولائية ٣٢٨
 الدليل الأول قوله تعالى: وأطيعوا الرسول وأولي الأمر ٣٢٨
 ١. المعنى اللغوي العام لمصطلح «أولي الأمر» ٣٢٩
 ٢. المعنى المقصود في الآية ٣٣٠
 - آراء متعددة لأهل السنة في تفسير الآية ٣٣٠
 ٣. التفسير الشيعة للآية ٣٣٢
 الدليل الثاني: أدلة وجوب إقامة الحكومة ٣٣٥
 ١. أدلة وجوب إقامة الحكومة عند أهل السنة ٣٣٥
 - الدليل القرآني ٣٣٥
 - دليل ضرورة البيعة في عنق كل مسلم ٣٣٦

- ٣٣٧..... ٢. أدلة وجوب الحكومة عند الشيعة.....
- ٣٣٨..... ثانياً: أدلة حجية ونفوذ أحكام منطقة الفراغ التشريعي.....
- ٣٣٩..... ألف) الدليل القرآني.....
- ٣٤٠..... ب) دليل بناء العقلاء.....
- ٣٤١..... المبحث الثالث: ضوابط ملء منطقة الفراغ.....
- ٣٤٢..... الجهة الأولى: في ضوابط ملء منطقة الفراغ الولائية.....
- ٣٤٢..... ألف) تحديد هوية الحكم الحكومي.....
- ٣٤٣..... ب) الحكم الحكومي منوط بالمصلحة.....
- ٣٤٧..... ج) المصلحة وأثرها في تشريع أحكام منطقة الفراغ.....
- ٣٤٨..... د) الفرق بين سلطة الأحكام الإلهية والحكومية.....
- ٣٤٩..... هـ) مكانة وإهم المصلحة في الفقه.....
- ٣٤٩..... ١. مكانة المصلحة في الفقه السني.....
- ٣٥٠..... ٢. مكانة المصلحة في الفقه الشيعي.....
- ٣٥٢..... و) معنى المصلحة في اللغة الاصطلاح وأقسامها.....
- ٣٥٢..... ١. المصلحة في اللغة.....
- ٣٥٣..... ٢. المصلحة في الاصطلاح وأقسامها.....
- ٣٥٤..... - المصلحة في اصطلاح أهل السنة.....
- ٣٥٩..... - أقسام المصلحة في الفقه السني.....
- ٣٦١..... - المصلحة في الاصطلاح الشيعي.....
- ٣٦١..... - أقسام المصلحة في الفقه الشيعي.....
- ٣٦٢..... نماذج فقهية للمصلحة في الفقه الشيعي.....
- ٣٦٤..... ز) ضوابط المصلحة.....
- ٣٦٤..... ١. ضوابط المصلحة في الفقه السني.....
- ٣٦٧..... - الضوابط الأول للمصلحة: ألا تكون في العبادات.....
- ٣٦٨..... - الضوابط الثاني: اندراجها في مقاصد الشارع.....
- ٣٦٩..... - الضوابط الثالث: عدم معارضتها للكتاب.....
- ٣٧٠..... - الضوابط الرابع: عدم معارضتها للسنة النبوية.....
- ٣٧٠..... - الضوابط الخامس: عدم معارضتها للقياس.....

- ٣٧١ - الضابط السادس: عدم تفرقتها لمصلحة أهم منها أو مساوية.....
- ٣٧٢ ٢. ضوابط المصلحة في الفقه الشيعي (في الحكم الحكومي).....
- ٣٧٦ - الضابط الأول.....
- ٣٧٦ - الضابط الثاني.....
- ٣٧٦ - الضابط الثالث.....
- ٣٧٦ - مؤشرات عامة تلحق بضوابط الحكم الحكومي.....
- ٣٨١ - المرجعية في تشخيص المصلحة في الحكم الحكومي.....
- ٣٨٢ ط) موارد تشخيص المصلحة في الحكم الحكومي.....
- ٣٨٣ المورد الأول: تراحم الأحكام الأولية.....
- ٣٨٣ للمورد الثاني: موارد الإباحة.....
- ٣٨٤ المورد الثالث: تناوين الثانوية.....
- ٣٨٤ المورد الرابع: الأحكام الأولية لو ارتفعت مصلحتها.....
- ٣٨٥ ي) المنابع المعتد بها في تشخيص المصلحة.....
- ٣٨٥ ١. حكم العقلاء.....
- ٣٨٦ ٢. بناء العقلاء (السلوك العادي).....
- ٣٨٧ ٣. العرف.....
- ٣٨٩ ٤. التفنيات العلمية (النتائج).....
- ٣٩٠ الجهة الثانية: في ضوابط ملء منطقة الفراغ التشريعي.....
- ٣٩١ ألف) بيان منهج الاستنباط في منطقة الفراغ التشريعي.....
- ٣٩١ ١. اختلاف المنهج السني عن الشيعي.....
- ٣٩٣ ٢. حجبية الظن وأثره في اختلاف المنهج.....
- ٣٩٧ ٣. مقاصد الشريعة وأثرها في استنباط أحكام منطقة الفراغ.....
- ٣٩٧ - المقصد في اللغة والاصطلاح.....
- ٤٠٠ - منزلة وأهمية المقاصد في الاستنباط الفقهي السني.....
- ٤٠٣ - وسائل وطرق اكتشاف المقاصد.....
- ٤٠٤ - المقاصد في الفقه الشيعي.....
- ٤٠٧ - منزلة وأهمية المقاصد في الفقه الشيعي.....
- ٤٠٨ ب) ضوابط الاستنباط السني في منطقة الفراغ التشريعي.....

- ٤١٠..... ١. القياس
- ٤١١..... - شروط القياس
- ٤١٢..... - حجية القياس
- ٤١٣..... ٢. المصالح المرسله أو الاستصلاح
- ٤١٤..... - أمثلة الاستصلاح
- ٤١٥..... ٣. الاستحسان
- ٤١٥..... - ثلاثة معان في الاستحسان
- ٤١٧..... - أقسام الاستحسان
- ٤١٨..... - حجج الاستحسان
- ٤٢٠..... ٤. المعرفة والعادة
- ٤٢٥..... (ج) ضوابط المشاط الشيعي في منطقة الفراغ
- ٤٢٥..... ١. ضوابط وآليات الاستباط الشيعي وفق دليل الانسداد
- ٤٢٦..... - مقدمات دليل الانسداد
- ٤٢٧..... - الكشف والحكومة في دليل الانسداد
- ٤٣٠..... - توجيه استثناء القياس من دليل الانسداد
- ٤٣٣..... - الضوابط على مسلك الانسداد لا تختلف عن الاستباط السني
- ٤٣٣..... ٢. ضوابط الاستباط الشيعي وفق بطلان دليل الانسداد
- ٤٣٤..... - الدليل العقلي
- ٤٣٥..... ٢. ١. ١. معنى الدليل العقلي
- ٤٣٧..... ٢. ١. ٢. أقسام الأحكام العقلية
- ٤٣٨..... ٢. ١. ٣. نحوان من الاستدلال بالعقل لكشف الحكم الشرعي
- ٤٤٠..... ٢. ١. ٤. من ملحقات الدليل العقلي
- ٤٤٠..... ٢. ١. ٤. ١. ١. تنقيح المناط والغاء الخصوصية
- ٤٤٢..... ٢. ١. ٤. ٢. الفرق بين تنقيح المناط وتخريجه وتحقيقه
- ٤٤٢..... ٢. ١. ٤. ٣. تنقيح المناط ليس قياساً
- ٤٤٤..... ٢. ٢. السيرة العقلانية (المستحدثة)
- ٤٤٦..... ٢. ٢. ١. حجية السيرة المستحدثة
- ٤٤٧..... ٢. ٢. ٢. ثلاث طرق للقول بحجية السيرة المستحدثة

مقدمة

أولاً: بيان المسألة

كثر السجال في الآونة الأخيرة في حقل إمكانية شمول الشريعة واستجابتها لكل الوقائع الحياتية بما ينسجم مع متطلبات التطور المعرفي والعلمي الحاصل، والذي أفضى إلى تغيير نوعي في الزمان والمكان. ولا شك في أنه من البدهيات في الدهنية النخبة المسلمة شمولية الشريعة لكل المواضيع في هذه الحياة، ومع هذا الاكثار برزت إشكالية كيف يتمكن الفقه مع هذه القفزة النوعية في التطور، من تامين جميع الأحكام لجميع الحوادث في زماننا المعاصر؛ مما ساهم ذلك في البحث عن مخرج فقهي يحقق للشريعة ثباتها، وفي الوقت ذاته يحقق مرونتها ومعالجتها لكل تلك الحوادث والمستجدات مهما بلغت في مختلف الأزمنة.

فظهر للواجهة اصطلاح منطقة الفراغ، أو منطقة العفوى، والذي وجد فيه بعض مخرجاً يحد من تلك الإشكالية، ويضمن حقانية تلك البدهية الفقهية المسلمة، بيد أن ذلك لم يكن واضحاً، بل أدى إلى نشوء كثير من الأفكار السطحية التي ابتعدت كثيراً عن حقيقة ذلك المضمون، حتى ظن بعض أن ذلك يستلزم اعتماد

الإنسان على عقله في تسيير حياته مطلقاً، من دون الحاجة للاستعانة بالشريعة، ووقع كثيرٌ من الباحثين في أخطاء؛ ضحية سوء فهم هذا الاصطلاح، ولم يُميز كثيرٌ منهم بين منطقة الفراغ التنظيمية الخاصة بالمجتمع التي تخضع للحاكم الشرعي، وبين منطقة الفراغ في أصل الشريعة، وهو جزء مهم من فهم حقيقة منطقة الفراغ.

ولهذا جاءت بحوث هذا الكتاب لتكشف عن حقيقة هذا الفراغ؛ ولترفع ساحة واسعة من الغموض فيه، وسيجد القارئ أن مقولة الفراغ تؤول في نيتها إلى أنها تمثل عنصراً حيويّاً فاعلاً في الشريعة، تجعلها قابلة للاستجابة لكل المتغيرات، وبه تتحقق المواءمة بين الأصالة والمعاصرة.

ثانياً: الدراسات السابقة

لم يحظ موضوع منطقة الفراغ بدراسات نوعية كثيرة، كما هو الحال في كثير من المسائل الفقهية الأصولية التي اتخذت البحوث فيها أشكالاً كثيرة ومتنوعة، فهذا الموضوع من الموضوعات الحديثة، لكن مع شحة تلك الدراسات يمكن رصد جذور تشوّل هذه المسألة ولو بشكل مقتضب، وبحسب الاستقراء، فإن المحقق والمجدد اللذان يعدّ من الأوائل الذين ذكروا بعض المفاسل الأساسية في منطقة الفراغ، ولم يكن هذا المصطلح غائباً، لكن واقع تلك المنطقة تعرض له في كتابه المصروف تنبيه الأمة وتنزيه الملة، الذي يعتبر في طليعة الكتب الشيعية في القرن الرابع عشر التي تهدف إلى تشكيل حكومة تقوم على أحكام الشريعة، وقد كان يرى أن من حق الفقيه أن يتولى ملء مناطق الفراغ التشريعي الناتج من عدم وجود النص في مسائل تخص تنظيم المجتمع وإدارة شؤونه وتسيير أموره.^١

١. يتضح ذلك في خصوص منطقة الفراغ الحكومي أو الولائي.

٢. الثاني، محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة: ١٣٣ - ١٣٤.

ثم تعرّض لبحث واقع منطقة الفراغ تلميذه محمد حسين الطباطبائي، في مجموعة من المقالات جمعت مؤخراً تحت عنوان: *دراسات إسلامية أو مقالات تأسيسية*، وكذلك في تفسيره *الميزان*^١، وجاء بحث تلك المنطقة في سياق بحثه عن المتغير والثابت في الشريعة، فذكر أنّ ثمة مساحة من المتغيرات ترافق الثوابت في الشريعة، وأنّ الحاكم توكّل له مهمة صياغة الأحكام المتغيرة، ويبيّن أنّ الإسلام لا يمكن أن يدير الحياة المتحوّلة دوماً نحو تكامل، بمجموعة من الأحكام الثابتة فقط، أو أنّه يريد أن يحدّ بقوة السيف من تدفق حركة الحياة، ويقاوم التقدم الضروري المطرد في الحياة الإنسانية، وهذه الأحكام المتغيرة تقوم على أسس عقلانية، وتقع ضمن نطاق صلاحيات الحاكم وهي الأركان

ثمّ جاء محمد باقر الصدر الذي يعدّ أول من استعمل اصطلاح منطقة الفراغ على تلك المتغيرات، وقد تناول بحث هذه المنطقة - بعنوان أنّها منطقة الفراغ - بحثاً استطرادياً في كتابه *اقتصادنا*^٢، وكذلك في كتابه *الإسلام يقود الحياة*^٣، وعزّز فكرة العلامة الطباطبائي، في تلميذات اقتصادية ضمن نطاق صلاحيات الحاكم الإسلامي.

وقد أوضح الصدر ركائز وأبعاد منطقة الفراغ، وشرح أهميتها في المنظومة الإسلامية، كما بيّن ضوابط صياغة أحكامها. ثمّ تعاقبت بعده مجموعة قليلة جداً من البحوث، وقعت بمبادرة دراسة لمنطقة الفراغ التي يراها المفكر الصدر، لكن لم تخرج في أغلبها عن إطار

١. أنظر: الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان: ١٩٤/٤.

٢. أنظر: الطباطبائي، محمد حسين، مقالات تأسيسية: ١٠١ - ١١٦.

٣. أنظر: الصدر، محمد باقر، *اقتصادنا*: ٣٨٢.

٤. أنظر: الصدر، محمد باقر، *الإسلام يقود الحياة* (موسوعة الشهيد الصدر): ١٩/٥.

توضيح أسس تلك المنطقة، وقراءة لأفكار الشهيد الصدر في تلك الدائرة، وقد وصف بعض الباحثين منطقة الفراغ بالنظرية، وممن كتب في ذلك: الشيخ مهدي شمس الدين، فقد كتب مقالاً تحت عنوان مناطق الفراغ التشريعي في التشريع الإسلامي، مستعرضاً ومنتقداً فيه فكرة منطقة الفراغ التي قال بها الصدر.^١

وكذلك السيد علي أكبر الحائري الذي يعدُّ أحد أساتذة الحوزة العلمية في مدينة النجف، وكذلك مدينة قم الإيرانية، فقد تناول منطقة الفراغ، لكن بنوع من توضيح والتوصيف والشرح، إما كان يعتقد به المفكر الصدر.^٢ وأيضاً هناك مجموعة من الدراسات والمقالات باللغة الفارسية من قبيل: تبين منطقة الفراغ للكاتب محمود حكمت نيا،^٣ ومنطقة الفراغ لمحمد رحمانى،^٤ وتحليل وتدبير الفراغ للكاتب سيد علي الحسيني،^٥ وكما هو واضح من عناوينها لم تحرج تلك الدراسات في روحها - أيضاً - عن نطاق توضيح وشرح، أو نقد أفكار الصدر في هذا الموضوع.

أما في الجانب السني، فلم تكن مهمة كبريات، أو دراسات مستقلة مهمة مخصصة بعنوان منطقة الفراغ، أو منطقة العفو، نعم في الآونة الأخيرة تناولها بعض المعاصرين بشكل بارز ومستقل، أمثال يوسف القرضاوي في بعض مؤلفاته،^٦ وهذا لا يعني أن واقع منطقة الفراغ لم يكن موجوداً، بل - كما

١. أنظر: العاملي، شمس الدين، الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي: ٥.

٢. أنظر: الحائري، علي أكبر، مجلة رسالة التقريب، العدد ١١، سنة ١٩٩٦م، مقال بعنوان:

منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي: ٣١.

٣. أنظر: مجلة اقتصاد إسلامي: ١٠٧، العدد ٨، سنة ١٣٨٢ هـ ش.

٤. أنظر: مجلة نقد ونظر: ٢٨، العدد الخامس، سنة ١٣٧٤ هـ ش.

٥. أنظر: مجلة أنديشه صادق، العدد السادس والسابع، سنة ١٣٨١ هـ ش: ٩٠.

٦. القرضاوي، يوسف، عوامل السعة والمرونة في الشريعة: ١١.

سيوضح لاحقاً - أن ذلك الواقع هو ذاته الذي يمثل عندهم مساحة كبيرة من الموضوعات فارغة وخالية من النصوص، عبّروا عنه: بما لا نص فيه. هذه تقريباً أبرز سوابق البحث في هذا الموضوع، بحسب الاستقراء والتتبع والفحص بمساعدة المكتبات الإلكترونية ومواقع شبكة الإنترنت، ولا شك في أنه يبقى هناك احتمال بوجود غير ما ذكر، ممن تناول بحث منطقة الفراغ فخرج عن دائرة الاستقراء، سواء من علماء أهل السنة، أم الشيعة، والله لمعين.

ثالثاً: أهمية هذه الدراسة وضرورتها

تمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تعدُّ دراسةً مفصلةً لمنطقة الفراغ، قد اتخذت أبعاداً متنوعة سواء في توضيح معنى الفراغ الولائي وكذلك التشريعي، وفي بيان أدلة المأثورات والبيانات التي تساهم في صياغة أحكامها، فيكون التعرُّض للقواعد والآليات والضوابط التي تساهم في صياغة أحكامها، فيكون البحث فيها بحثاً يلقي بالمزيد من الوضوح على الجوانب المبهمة فيها؛ مما يجنب إساءة الفهم لحقيقة وواقع هذه المنطقة والبحث فيها عندئذٍ يمثل رصيلاً مهماً يضاف لعدد البحوث والدراسات اليسيرة التي تناولت المنطقة، خصوصاً بملاحظة أن البحث هنا بحث مقارنة، يستعرض ويقارن بين آراء علماء مدرستين في الإسلام، والخروج بنتائج علمية وعملية. أما ضرورة البحث، فإنه - وفي ضوء تفسير الضرورة البحثية بالدوافع الحقيقية، التي تقف وراء الدخول في أي بحث علمي، أو ما يسمى بمشكلة البحث - يمكن القول أن الضرورة هنا تتمثل:

أولاً: في إثبات إمكانية وجود منطقة فراغ تشريعي وفق المعطيات الفقهية والشرعية، في قبال الامتناع والاستحالة.

ثانياً: في إثبات أن ما وقع من سجالات ونقاشات حول هذه المنطقة، لا يعدو سوء الفهم لكثير من جوانبها المبهمة.

ثالثاً: إثبات إمكان التوفيق بين الاعتقاد بمنطقة الفراغ، وبين كمال وشمولية الشريعة، وبهذا تتحد الضرورة مع أهمية البحث التي تتجلى في كشف الثغرات العلمية في فكرة منطقة الفراغ وتوضيح أبعادها ومرتكزاتها.

بالمعنى: أهداف البحث

♦ أما زهد أف - فيما لو فسرت بالنتائج التي تترتب على البحث لاحقاً - فهناك مجال من الأهداف، منها: إن هذه الدراسة بالأساس تهدف إلى تبيين رقي المنظوم التشريعي الإسلامية وقابليتها على مواكبة التطورات الزمانية والمكانية، وعدم تجزئها عن أهدافها التي أعلنتها، وهي الوصول بالإنسان إلى تكامله، وأن ما يترأى من تجزئتها إنما هو خلل وقصور خصوص وسائل وآليات الفقه الإثباتية، لا في واقعها وفقه الشريعة، فالبحث يُبرز صورة مُشرقة لحيوية الفقه ونضجه واستيعابه للمتغيرات، وبالصالح إشكالية الثابت والمتغير، التي تفيد عدم قدرة استيعاب الثابت للمتغيرات. ولا شك أن ذلك يلقي بانعكاساته على الدين الإسلامي وعظمته.

و أما أهدافه الأخرى، فكونه بحثاً مقارناً، فهو يبيّن أهمية على أهم نقاط التشابه والاختلاف بين المذهبين الشيعي والسني في خصوص معالجة الفراغ، بل في غيرها، كما في موضوعات البحوث التمهيدية أيضاً، من قبيل: مسألة الاجتهاد، والفقه والشريعة، والعناصر المرنة، التي ذكرناها في هذا الكتاب.

خامساً: أسلوب ومنهج البحث

المنهج المتبع في بحث مثل منطقة الفراغ لا شك في أنه سيكون منهجاً

استقرانياً وصفيًا تحليلياً برهانياً، كما أن الطابع العام للبحث هو المقارن، الذي يهدف إلى اكتشاف التشابه والاختلاف من خلال تتبع الشكلي لتلك الاختلافات والمشاركات، ثم الاتجاه من الشكليات إلى جوهر الخلاف والاشترك الحقيقي بهدف التوصل إلى فهم عميق للمسألة المطروحة للدراسة والبحث.

www.ketab.ir

١. يقوم المنهج الوصفي على أساس تحديد خصائص المشكلة البحثية ووصف طبيعتها وأسبابها واتجاهاتها والتعرف على حقيقتها، وينطلق من جمع بيانات وصفية حول المشكلة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.